

بيان المكتب الوطني

إضراب وطني لمدة 24 ساعة يوم الأربعاء 29 أكتوبر و ذلك بجميع المؤسسات الصحية باستثناء أقسام الإنعاش و المستعجلات

في خضم حالة الاحتقان التي يعرفها قطاع الوظيفة العمومية عموما و قطاع الصحة خصوصا نتيجة غياب حوار اجتماعي حقيقي و التعتت الذي تمارسه الحكومة فيما يخص ملفات كبرى أهمها محاولة تمرير قانون إصلاح للتقاعد يعاقب فيه الموظف بدل متابعة من تسبب في إفلاس صناديق التقاعد من جهة و دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع الصحة من جهة أخرى

ونظرا للحالة المزرية التي وصل إليها القطاع الصحي و ما يحاك من مؤامرات تحت ضغط لوبيات اقتصادية تهدف الى تبضيع الصحة و التخلي التدريجي عن مفهوم الصحة العمومية كحق دستوري من خلال مجموعة من القرارات و القوانين على رأسها محاولة تمرير مشروع قانون 13-13 المتعلق بإصلاح قانون ممارسة الطب والذي سيكون له تداعيات خطيرة على صحة المواطنين عامة و على ممارسة الطب خاصة حيث ستتحول الصحة إلى سلعة خاضعة إلى منطق السوق و الربح بعيدا عن مفهومها الإنساني .

و أمام المماثلة التي تنتهجها الوزارة الوصية في التعاطي مع الملف المطلي المشروع للأطباء الصيادلة و جراحي الأسنان الذي عمر لسنوات دون أي تقدم يذكر و هنا لا بد أن نؤكد كما أكدنا للسيد الوزير خلال اللقاء الأخير انه لا تنازل عن حقوقنا خصوصا : الدكتوراه الوطنية، الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته، درجتين خارج الإطار، توفير الشروط العلمية و المهنية لعلاج المرضى، تفعيل الاتفاق المتعلق بالممارسة بالقطاع الخاص، الملف المطلي للصيادلة و جراحي الأسنان ...

لكل ما سبق و انسجاما مع توصيات المجلس الوطني للنقابة فقد قرر المكتب الوطني ما يلي:

خوض إضراب وطني لمدة 24 ساعة بجميع المرافق الصحية باستثناء أقسام الإنعاش و المستعجلات يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2014

وإذ يحمل المكتب الوطني المسؤولية كاملة لوزارة الصحة و من خلالها الحكومة المغربية لما ستؤول إليه الأوضاع في قطاع الصحة بسبب الاحتقان الذي يعيشه الأطباء يدعو جميع الطبيبات و الأطباء إلى مزيد من التعبئة و الالتفاف حول نقابتهم دفاعا عن قضايا الطب و صحة المواطن المغربي .

وعاشت النقابة مستقلة مناضلة و موحدة

عن المكتب الوطني

النقابة المستقلة لأطباء
القطاع العام
المكتب الوطني
د. المنتظر الكلوي

